

أكد أن توقف الصرف يهدد الإشراف وتنفيذ المشاريع الحيوية وفق المواصفات المعتمدة

«المكاتب الهندسية» يناشد رئيس الوزراء حث الجهات الحكومية لصرف مستحقات الدور الاستشارية



■ بدر السلطان

ناشد اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد حث الجهات الحكومية المعنية بالسرعة في صرف الدفعات المتوقفة والمتأخرة المستحقة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية ، لافتا إلى وجود دفعات اعتيادية وأخرى دورية لم يتم صرفها من قبل هذه الجهات حتى الآن.

رئيس الاتحاد المهندس بدر السلطان قال: إنشأ كاتحاد نناشد سمو رئيس مجلس الوزراء حث الجهات الحكومية المعنية لصرف هذه المستحقات لتمكين المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية من مواصلة تقديم خدماتها بطريقة مستدامة ، مضيفا أن الاتحاد يأمل بالاستجابة السريعة لتأثير هذا الأمر على سير العمل في الكثير من المشاريع الحيوية في الدولة وليس على المكاتب الهندسية والدور الاستشارية فقط.

وأوضح السلطان، أنه ومع عدم صدور أية تعليمات رسمية واضحة بخصوص اتفاقيات الإشراف مع الجهات الحكومية المتعاقد معها للاستشاريين بإيقاف الأعمال أو الكيفية المتبعة في تقديم خدمات الإشراف خلال فترات الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الدولة ، فقد استمرت المكاتب والدور الاستشارية في العمل ببعض المشاريع الحيوية خلال فترة الحظر

الجزئي التزاما منها ببند هذه الاتفاقيات، مضيفا أن العمل تم وفق الالتزام بالإجراءات الصحية واستخدام الأنظمة الاكترفية .

وأضاف السلطان، أنه ورغم الحجم الكبير للأعمال المنجزة والذي عكسته الدفعات الشهرية للمقاولين إلا أن المكاتب الهندسية والدور الاستشارية لم تتلق أي من دفعاتها الاعتيادية التي يتم صرفها حسب اتفاقيات الإشراف دون الحاجة إلى أية أفادة من أية جهة رسمية لصرف هذه الدفعات.

وأضاف السلطان: إن توقف الصرف شمل أيضا الدفعات الدورية والمستحقة منذ يونيو الماضي جراء تأخر الإجراءات الروتينية المتبعة في أنجاز

عمليات السداد من قبل الجهات الحكومية المعنية ، مشيرا الى وجود تأخر أيضا في اعتماد الأوامر التغييرية من قبل الجهات الحكومية المالكة للمشروع.

وأعرب السلطان، عن الأمل في أن يلي سمو رئيس مجلس الوزراء مناشدتنا لحث الجهات الحكومية المعنية بصرف الدفعات الاعتيادية والدورية على حد سواء خلال الأيام القليلة المقبلة، لافتا الى التزام المكاتب الهندسية والدور الاستشارية بتعاقداتها وبصرف التزاماتها لموظفيها طول فترة الجائحة.

وأوضح السلطان ، إن مناشدتنا لسمو الشيخ صباح الخالد تعكس ثقتنا بما سنعاه والذين هم سموه خلال الفترة

الماضية من متابعة لصيقة لأنجاز مشاريع الدولة الحيوية ، آمين أن بحث سموه كلا من: وزارة المالية والجهاز المركزي للمنافسات العامة ووزارة الأشغال العامة والجهات المالكة للمشروع للسرعة بالاعتماد وصرف المستحقات المالية المتعلقة بمشاريعها التي تقوم بتنفيذها المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية ، وأننا نأمل أن يبحث سموه أيضا الجهاز المركزي للمنافسات العامة الى المسارعة والبث في الأوامر التغييرية لتمام عمليات الصرف المتوقفة طوال فترة الجائحة.

وزاد السلطان : كما إننا نأمل من سمو رئيس الوزراء أيضا أن يبحث إدارة للفتوى والتشريع بسرعة البت

بالرأي القانوني المطلوب من قبل بعض جهات الصرف الحكومية بخصوص صرف المستحقات المالية للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية عن كامل مدة الحظر الجزئي والكلي، مؤكدا أنه قد تم الرد على كافة الاستفسارات وتقديم كافة المستندات المطلوبة الى الفتوى والتشريع للرد حيث أن التعاقدات والتزام المكاتب بها يؤكد أنه لاموانع قانونية أو تشريعية لعدم الصرف أو تأخير.

وحذر السلطان ، أنه وفي حال عدم الحصول سريعا على الدفعات الدورية المستحقة غير المدفوعة بالرغم من التزام المكاتب الهندسية والدور الاستشارية بواجبها التعاقدية والقانوني، سيؤدي إلى تفاقم أزمة السيولة وتهديد الملاحة المالية للمكاتب حيث لن تتمكن الكثير من المكاتب الهندسية والدور الاستشارية من مواصلة خدماتها والقيام بواجبها تجاه مشاريع الدولة الحيوية ، لافتا إلى أنه وفي ظل ما تواجه المكاتب من عقبات مالية وقانونية تجاه جهات التمويل الخاصة بها وإبلاغ البنوك الممولة لبعض المكاتب الهندسية والدور الاستشارية بأنهم لم يعودوا قادرين على تقديم أية تسهيلات مصرفية كلها أمور ستضعف بشكل كبير قدرتنا على الاستمرار ويعكس بشكل مباشر وغير مباشر على تنفيذ المشاريع الحيوية في البلاد.

أعلنت وزارة الصحة تسجيل 58 إصابة جديدة بفيروس كورونا المستجد ليرتفع بذلك إجمالي عدد الحالات المسجلة في البلاد إلى 410842 وتسجيل حالة وفاة ليصل إجمالي عدد حالات الوفاة 2432.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند لـ «كونا» أمس الاثنين إنه تم أيضا تسجيل 117 حالة شفاء ليرتفع بذلك إجمالي عدد المتعافين إلى 407262 مبينا أن نسبة مجموع حالات الشفاء من مجموع الإصابات بلغت 99.12 في المئة.

وأضاف السند أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 32 فيما بلغ مجموع الكلي للحالات التي ثبتت إصابتها ولا زالت تتلقى الرعاية اللازمة 1148 في حين وصل إجمالي عدد الحالات في أجنحة «كوفيد19» إلى 89.

وأفاد أن عدد المسحات التي تم إجراؤها خلال الفترة نفسها بلغ 14661 ليصبح مجموع الفحوصات 3959053 مشيرا إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات

تسجيل حالة وفاة واحدة فقط

«الصحة»: 58 إصابة جديدة بـ«كورونا» وشفاء 117



■ د. عبدالله السند

0.39 في المئة.

وجدد الدعوة لمداومة الأخذ بسبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين مع الحرص على التباعد البدني وصيا بزيارة حسابات وزارة الصحة والجهات الرسمية في الدولة للاطلاع على الإرشادات والتوصيات وكل ما من شأنه الاسهام باحتواء انتشار الفيروس.

«التطبيقي» شاركت بملتقى التعليم والتدريب الفني والمهني

التنفيذي مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي ، ومثل «التطبيقي» نائب المدير العام لشؤون التدريب بالإنابة ومدير المعهد العالي للتقانة م. فيصل ضاحي من خلال ورقة عمل خاصة بالملتقى ، حيث ناقش الملتقى عدة محاور أبرزها واقع التعليم والتدريب الفني والمهني، والتحديات والفرص التدريبية في سوق العمل مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى الرؤى والخطط المستقبلية لما بعد جائحة كوفيد-19.

شاركت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بملتقى « التعليم والتدريب الفني والمهني ومتطلبات سوق العمل مرحلة ما بعد جائحة كوفيد - 19 الذي نظمته الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلة في قطاع شؤون الإنسان والبيئة «إدارة التعليم» عبر منصة التواصل الاجتماعي، واستعرض فيه أصحاب الاختصاص والمتخصصين في الجهات المعنية بالتعليم الفني والتدريب المهني في الدول الأعضاء والمكتب

مجلس الوزراء

الانبعاضات الكربونية، وذلك بما يضمن التزام دولة الكويت بالاتفاقيات والالتزامات الدولية بهذا الشأن، على أن تقوم الهيئة العامة للبيئة بموافاة مجلس الوزراء بتقرير شهري يبين على الخصوص الإجراءات المتخذة من قبل كل جهة من الجهات المذكورة، والمعوقات التي قد تطرأ بهذا الشأن.

ثم استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح، حول المستجدات المتعلقة بالوضع الوبائي في دولة الكويت، وآخر الإحصاءات التي تبين التحسن المستمر حتى تاريخه للوضع الصحي في البلاد جراء انخفاض نسبة الإصابات إلى أدنى مستوى لتصل إلى 0.3 % وارتفاع نسبة الشفاء لتصل إلى 99.09 %، بفضل من الله تعالى ، ونظرا لما تحقق من نسبة التطعيم الكبيرة للمواطنين والمقيمين.

وقد عبر المجلس عن اطمئنائه للتحسن المستمر للوضع الصحي في البلاد ، مشيدا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وزارة الصحة للحفاظ على سلامة وضحة المواطنين والمقيمين، داعيا الجميع إلى استمرار الجاد بالإجراءات الاحترازية الصحية تجنباً لتجدد انتشار الوباء والمبادرة بالحصول على اللقاح بسرعة الوصول إلى المناعة المجتمعية.

ثم أحيط مجلس الوزراء علما بتشكيل الوفد الرسمي المرافق لسمو رئيس مجلس الوزراء في زيارته إلى نيويورك يوم السبت المقبل، لحضور اجتماعات الدورة (76) للجمعية العامة للأمم المتحدة ولقاء كلمة دولة الكويت ممثلاً عن حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه ، ويضم الوفد وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وكبار المسؤولين في كل من ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء ووزارة الخارجية .

العلي : تسهيلات

الجنسية أمس، بحضور الوزير العلي والرئيس التنفيذي للجهاز المركزي لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة، وقيادات من وزارة الصحة وجميعيي المحامين وغير محددى الجنسية، وناقشت فيه مجموعة من الاقتراحات بشأن الحقوق المدنية والقانونية والاجتماعية والوظيفية لغير محددى الجنسية.

وأوضح مقرر اللجنة النائب مرزوق الخليفة، أن اللجنة سوف تجتمع بشكل أسبوعي لإنهاء هذا الملف، وتوجيه الدعوة لوزارات العدل والتربية والصحة وهيئة المعلومات المدنية لتغطية جميع الجوانب التي لدى هذه الجهات وتهم أبناء فئة غير محددى الجنسية.

وقال الخليفة إن اللجنة وافقت على ثلاثة اقتراحات برغبة مقدمه منه، الأول يقضي بمساواة المعلمين من غير محددى الجنسية والعاملين في التعليم بجميع مراحلهم بزملائهم في مجلس التعاون والدول العربية في الرواتب والتريقات ومكافأة نهاية الخدمة، مشيرا إلى موافقة اللجنة عليه بالإجماع.

وأشار إلى أن الاقتراح الثاني يقضي بمساواة الأطباء وفنيي المختبرات وهيئة التمريض من غير محددى الجنسية بزملائهم من دول مجلس التعاون والدول العربية في الرواتب والتريقات ومكافأة نهاية الخدمة.

وقوم إلى أن الاقتراح الثالث يقضي بإبقاء العسكريين من غير محددى الجنسية في الجيش والشرطة في بيوتهم الشعبية بعد بلوغهم السن القانوني، والسماح لهم وأسرهم بالعلاج في مستشفى جابر الأحمد للقوات المسلحة، والإبقاء على مساهمتهم في جمعية وزارة الدفاع والشرطة ومنهم هوية عسكرية تثبت انتهاء خدمتهم العسكرية أسوة بزملائهم المتقاعدين.

ولفت إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تشريعات تخدم فئة غير محددى الجنسية، وتسهم في التخفيف من معاناتهم، متمنيا تعاون جميع الجهات الحكومية لإنهاء هذا الملف الإنساني بالدرجة الأولى وتحسين وضع الكويت في المحافل الدولية.

العتيبي : كلمة

من القضايا التي تؤثر ويتأثر بها العمل الدولي متعدد الأطراف. جاء ذلك في تصريح أدلى به السفير العتيبي لـ «كونا» قبيل أعمال الدورة العادية لل76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، المقرر أن تنطلق اليوم الثلاثاء.

وأوضح أن كلمة سمو رئيس مجلس الوزراء سيلقيها في 24

تتمت

وصل إجمالي عدد الحالات في أجنحة «كوفيد19»، إلى 89. وأفاد أن عدد المسحات التي تم إجراؤها خلال الفترة نفسها بلغ 14661، ليصبح مجموع الفحوصات 3959053. مشيرا إلى أن نسبة الإصابات لعدد هذه المسحات 0.39 في المئة. وجدد الدعوة لمداومة الأخذ بسبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين مع الحرص على التباعد البدني.

الأمم المتحدة

تنفذ حياة ملايين الأفغان في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الحالي، لكنه انتهى بجمع مبلغ أكبر. وقالت الأمم المتحدة إن «الأفغان بحاجة ماسة إلى الغذاء والدواء والخدمات الصحية ومياه للشرب والصرف الصحي».. وأضافت في بيان صادر عنها «تواجه البلاد وضعاً مرعباً للغاية، وتواجه صراعاً مطولاً وجفافاً شديداً، إضافة إلى وباء كورونا. إن ما يقرب من نصف السكان بحاجة بالفعل إلى المساعدة».

وأكدت أن «التطورات الأخيرة زادت من ضعف المواطنين. وأن الاقتصاد في طريقه للتوقف مع نقص المخزون النقدي». إضافة إلى ازدياد مشاعر القلق بشأن حقوق النساء والفتيات». وقالت الأمم المتحدة إن «التحرك السريع والدعم من المجتمع الدولي أمر مهم للغاية»، وناشدت طالبان السماح لعمال الإغاثة الدولية بالدخول من دون عوائق.

والأموال ضرورية لتوفير مساعدات غذائية وغيرها من الاساسيات لنحو 11 مليون شخص وخدمات صحية أساسية لنحو 3.4 ملايين، إلى جانب أمور أخرى. وصدرت دعوات لتأمين الجزء الأكبر من هذه الأموال أواخر العام الماضي كجزء من مناشدة لجمع مبلغ قدره 1.3 مليار دولار كمساعدات إنسانية لأفغانستان، لم يجر جمع القسم الأكبر منه حتى الآن.

لكن حوالي ثلث الأموال المطلوبة حالياً هي ضمن احتياجات جديدة ظهرت مع اقتراح طالبان السلطة.

وشدد غونيريش على أن الأفغان كانوا يواجهون «إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم» حتى قبل استيلاء طالبان على السلطة في 15 أغسطس.

وتشير الأمم المتحدة إلى أن نحو 40 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي للبلاد كان يأتي في الأساس من التمويل الخارجي فيما كان نصف السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وتواجه أفغانستان جفافاً مدمراً وعمليات نزوح جماعية فضلاً عن تداعيات وباء كوفيد.

وقد أجبر أكثر من 550 ألف شخص على الفرار من ديارهم هذا العام بسبب القتال الدائر. حتى قبل سيطرة حركة طالبان على أفغانستان في أغسطس.

ويقدر عدد من نزحوا داخلياً حتى الآن بنحو 3.5 مليون شخص. كما كان على الأفغان أن يتعاملوا مع الجفاف الشديد الذي يصيب البلاد والنقص الحاد في الغذاء.

ومن المقرر أن يحضر مؤتمر الاثنين، كبار مسؤولي الأمم المتحدة وكذلك منظمات الإغاثة بما في ذلك الصليب الأحمر وممثلي الحكومات الدولية.

وسيستخدم برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة نحو ثلث الأموال التي تسعى الهيئة لجمعها لتوفير الغذاء اللازم، الذي قالت الأمم المتحدة في وقت سابق إن العديد من الأفغان لا يمكنهم شراءه والحصول عليه بسبب شحة النقد.

وبالوكالة المدير الأقليمي لبرنامج الغذاء العالمي، أنثيا ويب، لوكالة رويترز للأخبار «نحن في سباق مع الزمن والثلوج لتقديم المساعدة التي ستقذ حياة الكثيرين».

أضافت «نحن حريفاً نتسول ونقتصر لتجنب نفاد مخزون الطعام في أفغانستان».

في غضون ذلك، غرد المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، على تويتر، أنه وصل إلى كابل الاثنين «لتقديم الاحتياجات الإنسانية الملحة للبلاد والأطمئنان على وضع 3.5 مليون نازح أفغاني».

وفر آلاف الأشخاص من أفغانستان منذ أن سيطرت طالبان على كابل في 15 أغسطس.

وعلى أمل الاثنين، طائرة خاصة للخطوط الجوية الدولية الباكستانية إلى العاصمة الأفغانية لنقل ركاب إلى العاصمة

الباكستانية إسلام أباد.

وفي تطور منفصل، أصدر نائب رئيس الوزراء الأفغاني الجديد والمؤسس المشارك للحركة، عبد الغني بردار، بياناً صوتياً بعد انتشار تقارير عن وفاته على وسائل التواصل الاجتماعي.

جاء في المقطع الصوتي المنسوب إليه «لقد كنت مسافراً في أكثر من رحلة. أحب أن أطمئنتكم من المكان الذي أنا فيه في الوقت الحالي، أننا جميعاً بخير، كل إخوتي وأصدقائي».

من جهة أخرى أعربت المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ميشيل باشليه أمس، عن «خيبة أمل» لافتقار حكومة طالبان في أفغانستان للتنوع، معربة عن قلقها بشأن معاملة النساء والقمع الذي يزداد عند الأصوات المعارضة.

وقالت باشليه في افتتاح الدورة 48 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، إنها تشعر بخيبة أمل بسبب عدم شمولية ما يسمى الحكومة الانتقالية، التي لا تتضمن أي امرأة وتضم عدداً ضئيلاً من الأعضاء غير البشتون.

كما أعربت عن قلقها لأنه «خلفاً لتعهدات طالبان بالحفاظ على حقوق المرأة، تم استبعاد النساء تدريجياً خلال الأسابيع الثلاثة الماضية من الشأن العام».

من جهة أخرى، نددت بعمليات مطاردة تجري من منزل إلى منزل بحثاً عن أعضاء الحكومة السابقة أو الجنود أو الأشخاص الذين علوا مع القوات الأجنبية المتمركزة في البلاد حتى وقت قريب.

كذلك، نددت بالتهديدات ومحاولات الترهيب التي تستهدف المنظمات غير الحكومية أو موظفي الأمم المتحدة، خلافاً للوعود بالعودة التي قطعتها حركة طالبان.

أضافت أنه «في بعض الحالات، تم الإفراج عن بعض المسؤولين، وفي حالات أخرى تم العثور عليهم قتل»، مستنكرة القمع «الذي يزداد عنفاً» للاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء البلاد وكذلك ضد الصحافيين الذين يقومون بتغطيتها.

إلى ذلك، كررت مناشدتها المجلس لوضع آلية محددة لرصد تطور وضع حقوق الإنسان في البلاد عن كتب وإخطار المجلس بذلك.

بشا إلى أن المفوضية كانت حذرت في أغسطس الماضي، من تقارير عن انتهاكات خطيرة ارتكبت على يد حركة طالبان في أفغانستان. تشمل إعدام مدنيين خارج نطاق القضاء وقيودا على النساء وعلى الاحتجاجات على حكم الحركة. وأوصحت باشليه حينها، أن طريقة معاملة طالبان للنساء والفتيات واحترام حقوقهن بالحرية وحرية التنقل والتعليم والتعبير والعمل وفقاً للمعايير الدولية على صعيد حقوق الإنسان، ستشكل خطأ أحمق.

في حين وعدت طالبان الشهر الماضي فور سيطرتها على الحكم باحترام حقوق المرأة، والسماح لها بالتعليم والعمل شرط أن ترتدي ما سمته «الزي الشرعي» دون تحديد ماهيته، إلا أن مسيرات نسائية عدة خرجت لاحقاً «في سبتمبر» تندد بأقصاء المرأة من الحكومة، والوظائف العليا، تصدى لها عناصر الحركة بالرصاص والسيارات.

جدير بالذكر أن الأمم المتحدة شددت مراراً خلال مؤتمراتها الأخيرة على وجوب طالبان الالتزام باحترام حقوق الإنسان. بما في ذلك، الوفاء بوعودها وتعهداتها بمنح عفو للعاملين السابقين بالحكومة الأفغانية، ودمج النساء والسماح للفتيات بمواصلة التعليم.

« الطاقة الذرية »

عُرت عليها الوكالة في بعض المواقع النووية.

واعتبر أن هذا البس قد يؤثر على قدرة الوكالة في تقديم ضمانات للمجتمع الدولي حول سلامة برنامج إيران النووي.

وأوضح أن موقف الحكومة الإيرانية الجديدة متشدد بشأن البرنامج النووي، إلا أنه أشار إلى أن نظام مراقبة المنشآت النووية الإيرانية يوفر للوكالة قدرًا من المعلومات.

إلى ذلك، أعرب عن استعداده للعودة مجدداً إلى إيران للقاء الحكومة الجديدة ومناقشة القضايا العالقة، آملاً أن يتمكن

من حلها عبر تعاون مباشر وبناء مع الحكومة الإيرانية، وفق تعبيره.

ولفت أيضاً إلى أنه من واجبه كأمين عام للوكالة الدولية

التحاور مع طهران.

وأكد أنه سيناقتل المزيد من هذه الأمور مع نائب الرئيس الإيراني محمد إسماعلي الذي سيحضر إلى فيينا الأسبوع المقبل للقاءات على هامش اجتماعات الجمعية للوكالة الدولية.